مراقي الفلاح

باريس

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى : ١٤١١هـ/١٩٩٠م

مراقي الفلاح

باريس

شرح

نور الإيضاح و نجاة الأرواح

العلّامة

الحسن بن عمار الشُّرنبلالي

باريس

المتوفى سنة ١٠٦٩هـ

حققه وعلّق عليه

عبد الجليل العطا

باريس

بسم الله الرحمن الرحيم

نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

يوسف ٧٦

فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ

الأنبياء ٧

صدق الله العظيم

الإهداء

الى مجدّد الحلقات العلمية ومحي مذهب الحنفية في ديار الشام

الى القلب العامر الذي ضم بين جوانحه اجيالا من العلم والمعرفة

العلامة الجليل استاذنا المربي الكبير فضيلة الشيخ

محمّد صالح الفرفور

تغمده الله بفيض رحمته

من احاطني بلمسات ناعمة من ارتجيّته الفاضلة . . .

من منحني حظا وافرا من عنايته الكريمة . . .

من وهبني ثقته اذ رمى بي في مهيع علمي شاسع . . .

فكانت هذه الزهرة اليانعة من بستانه المديد .

أهدي هذا الكتاب اقرارا ووفاء والتزاما

المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى من الخلائق بني آدم لخلافته، واجتبى منهم أمناء على وحيه، واصطفى واختار من الناس وُرَّاثاً لنقل شريعته، فشرَّف هؤلاء جميعاً بحمل أمانته، وأفضل الصلاة وأزكى السلام على خيرته من خلقه، المشرَّفِ بقربه، القائد مَن حمل لواء شفاعته وعلى آله الطيبين الطاهرين المشرَّفين بمودته، وصحابته الفائزين بشرف لقائه، والمميزين بقرب جنابه، وعلى أئمة الاجتهاد المظهرين مادَقَّ من تشريعه، ومقلديهم المنافحين عن سنته والمتمسكين بشرعه ونهجه.

أما بعد: فلقد امتنَّ الله تعالى عليَّ حين شرفني بسلك العلم وطريقه الأقوم، ثم أرادني بخير إذ أكرمني بثلة صالحة من أهل العلم الموثوق بدينهم وعلمهم، فتلقيت عنهم العلوم الشرعية ردحاً من الزمن حتى إذا ما أكرموني مرة أخرى فأذنوا ـ مشكورين ـ بنشر ما أودعوني من فضلهم وعلمهم فقرأت مع إخوتي ـ بإشارة من أساتذتي الكرام ـ عدداً من الكتب الفقهية وغيرها، فكنت أُحِسُّ بعاطفة جَيَّاشةٍ من أعماقي تنبثق إلى الإمام الأعظم لما اختصّه الله عز وجل بالفهم والعلم والدقة، وكنت أهوى أن أكون أحد خدام هذا الفنّ العظيم تقرُّباً إلى الله عز وجل، وسعياً في سبيل رضاه، ووفاءً إلى الحبيب الأعظم ﷺ بما حمل من أمانة فأدىٰ وبلَّغ ونصح فكان ظل هذا الشرع الوارف،

ثم وفاء إلى الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه لِما له من أيادٍ بيضاء في أعناق المسلمين جميعاً على مَرِّ الدهور وتوالي الأعصار وكانت تنازعني رغبةٌ في ذلك ورهبةٌ من الإقدام على هذا الأمر الجلل حتى قيَّض الله تعالى بفضله ومنته واحداً من أولئك الأفاضل الذي أبى عليَّ ذكر اسمه فشحذ الهمة إذ حَسَّن الظنَّ فدفعني إلى المساهمة في خدمة هذا الشرع الحنيف مشيراً ـ بل ملزماً ـ لي في أداء بعض الأمانة احتساباً لله عز وجل، . وطمعاً فيما عند الله تبارك وتعالى وألزمني بالقيام بهذه الخدمة المشرِّفة حتى انشرح صدري لذلك، فإن أُحْسِنْ فَمِنَ الله تبارك في علاه، ثم بما شجعني به ذلك المحسن المفضال، وإن أسأت فما هو إلا جِبِلَّتي، وأستغفر الله العظيم من مزالق الهوى ومكايد الشيطان .

هذا وقد قرأت هذا الكتاب الكريم في بدايتي لسلوك هذا السبيل الإلهي ومالبثت أن أُذن لي بتقريئه وتدريسه حسنَ ظنٍّ منهم فأسأل الله عز وعلا أن يجعلني عند حسن الظنّ .

منهج التحقيق

أما عملي في هذا الكتاب فلا أريد أن أُعَرِّف به في بذل جُهْد أو بيان تعب، ولكني أريد أن أُبَيِّن المنهج العلمي في خدمة هذا الكتاب التي تشتمل على فقرتين اثنتين :

أولاهما : فيما قبل الكتاب وهي : التعريف بأئمة المذ هب الأربعة وهم : أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل، وذلك نظراً لتكرار أسمائهم ونقولهم في مواضع كثيرة من هذا الكتاب وغيره، ثم موجز عن فقه الحنفية يعتبر مدخلاً للولوج إلى هذا المذهب العظيم، وأردفتها بترجمة المؤلف ، والتعريف بكتبه ، والمخطوطات المعتبرة في ضبط النصّ وتحقيقه وغير ذلك مما ستجده إن شاء الله تعالى .

ثانيتهما: مايتعلق بنص الكتاب على النحو التالي فقد استخرجت نسختين خطيتين من دار الكتب الوطنية (مكتبة الأسد)، وعارضتهما مع عدد غير قليل من النسخ المطبوعة في تركيا ومصر ـ مراراً ـ وحلب ودمشق وغيرها مما هُمِّشَ بحاشية الطحطاوي، ومما أفرد . واستخرجت من مجموع هذه النسخ نسخة أصلية اعتمدتها في إخراج هذا الكتاب، وقد قمت بضبط أسماء الرجال، والكلمات المبهمة من الشرح مع ضبطٍ كاملٍ للمتن، معارضاً أيضاً بعدد من النسخ المفردة منه .

ثم رَقَّمت الأحكام التي بَيَّنَها المؤلف حسب العدِّ الذي ألمح إليه ، وضبطت أيضاً علامات الترقيم كاملة حسب ما اتجه لي من بدايات العبارات ونهاياتها، ومايحتاج من مقاطع وعلامات أخرى كالاستفهام والتعجب مضمناً الآيات الكريمة ضمن أقواس مزهرة هكذا ﴿ ﴾ والأحاديث الشريفة ضمن أقواس مصغرة مزدوجة هكذا « »، مع ضبط النقول من الكتب والأعلام الأخرى .

ثم عزوت الآيات الكريمة إلىٰ مواضعها من المصحف الشريف، معتمداً في ذلك مصحف دار المعارف الشامية ، ثم خرَّجت الأحاديث الشريفة بعزوها إلى مصادر السنة المطهرة على قلة المراجع وعدم استيفاء حق الحديث من التخريج ، فذكرت الكتب الستة برقم الحديث فيها غالباً حسب الطبعات التي أشرت إليها في مراجع التحقيق آخر الكتاب ، وأما غير الستة فغالباً بذكر رقمين بينهما خط مائل هكذا ٠٠/٠٠ مشيراً بالرقم الأول إلى الجزء وبالثاني إلى الصحيفة ، ولم أجرؤ أن أتجاوز ذلك إلى الحكم على الحديث بصحة أو حسن أو ضعف ، وإن كان اصطلاح أصحاب المصادر بيِّناً واضحاً فقد تركت ذلك لأهله ، ولكني بينت ذلك في مقدمة الكتاب فراجعه ص .

هذا وقد بينت بالهامش المسائل المخالفة لظاهر المذهب أو ماعليه الفتوىٰ مما اعتمده المصنف إذا ذكر رواية ضعيفة أو مخالفة ، معتمداً في ذلك ماحررّه العلامة ابن عابدين في حاشيته وختمت عبارتي في هذه الاستدراكات بقولي «فتنبه» .

أمَّا مَايتعلق بالأعلام الوارد ذكرهم سواء كانوا ألقاباً أو أعلاماً في متن الكتاب فقد عرَّفت بهم تعريفاً موجزاً، مؤدياً ماأمكن من ترجمته مع اختصار في العبـارة لئلا يثقل هامش الكتاب بما لايهمّ القاريء كثيراً، وقد بينت بعض الاصطلاحات الموهمة والملتبسة كـ «صدر الإسلام» و « شيخ الإسلام» وذكر المراد من ذلك مرة واحدة ، ثم عزوت عند التكرار إليها .

وقد عرفت بأسماء الكتب الوارد ذكرها في متن الكتاب أيضاً، مع رجوعي غالباً إلىٰ الأصل لمطابقة النص المنقول عنها، أما قد يوجد من أرقام إلى جانب اسم الكتاب فمرادي بالرقم الأول الجزء، والثاني رقم الصحيفة من الطبعات المشار إليها في «مراجع التحقيق» ومع بيان تلك المصادر .

ثم لتمام الفائدة المرجوة من الكتاب ونظراً لما كنا نواجه من عناء في تصوير المسائل وشرحها في مواضع التمثيل فقد بيَّنت عَمَلياً ذلك في رسوم توضيحية، وأشكال تقريبية يستبين بها الطالب ، وخاصة غير العرب . الأمرُ الذي دعاني أيضاً إلى إيداع كثير من الصور الموضحة للطيور والحشرات والدواب وغيرها، وإن كانت الرغبة قائمة في تنزيه الكتب الشرعية ـ وبخاصة الفقه . عن هذه الأشياء، غير أني احتسبتها في تلبية رغبة القاريء، وحاجة الطالب مع تقديري لمشاعر الأساتذة، وخاصة من أُسند إليه مالايحسنه أو تصدَّرَ لما لايتقنه، وإنما هي الأمانة، أما فيما يتعلق بالشكل الآخر للكتاب فقد أضفيت عليه كثيراً من المطالب الموضِّحة لمراد المؤلف مقتبساً ذلك من عباراته، ومميزاً إياها ـ رغبة في ترسيخها ـ بخط أسود إشارة إلى أهميتها .

وقـد وشيت هامش الكتـاب بكثير من التعليقات النافعة إن شاء الله والحواشي المهمة التي رأيت من المناسب ـ بل الواجب ـ بحثها ودراستها، ممهداً بذلك بين يدي أعلام أفاضل ليساهموا في أداء رأيهم، وعلى وجه الخصوص في المسائل المستجدة، وإنَّ ماقررتُه هو عرض رأي قابلٌ للبحث والدراسة وهو ماأختم العبارة بكلمة «تدبر» وفي هذا ترحيب بمن أراد المساهمة، ومدٌّ يد العون لبيان واقعية الشرع الحنيف في تلبية الحاجات البشرية، وصلاحيته لكل عصر وزمان.

فإلى أهل الفقه والتشريع ألتمس لديهم صادق النصيحة وغاية الجهد في بيان أحكام الله جَلَّ جلاله.

وقـد قدمت أيضـاً بيانـاً لكافة الأوزان والمقاييس والمكاييل وغيرها من التقديرات التي استعملها الفقهاء سابقاً، وبيَّنت مقابلها بالعرف الحديث من أمتـار وأوزان مقدِّراً ذلك في مواضعه حسب الحاجة، وبيَّنت أيضاً الأماكن والبقاع معرِّفاً بجهاتها وأبعادها ما أمكن حسب الإصلاح الجديد.

هذا وقد رتبت فهارس عامة للكتاب تشمل مايلي:

١ ـ الآيات الكريمة حسب ورودها في كتاب الله عز وعلا.

٢ ـ الأحاديث الشريفة مرتباً إياها على اللفظ النبوي، ومشيراً بالفهارس إلىٰ الآثار من كلام الصحابة.

٣ ـ الأعلام حسب الشهرة واللقب والاسم عازياً إلىٰ الاسم العلم فقط.

٤ ـ الكتب حسب ترتيبها اللفظي على حرف المعجم.

٥ ـ المقادير والأوزان الواردة في النص.

٦ ـ صور الحيوانـات والحشرات وغـيرهما مما ورد في صلب الكتاب مشيراً في ذلك حسب ماورودها في الكتاب.

٧ ـ مواضيع شاملة ومباحث عامة في الكتاب حسب ورود الأبواب والمطالب.

توطئة

لايخفىٰ عن منصف مطلع ما للمذاهب الفقهية بشكل عام ـ وللمذهب الحنفي بشكل خاص ـ من فضل كبير في استنباط أحكام الشريعة المطهرة من علوم القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، واستخراج التشريع الاسلامي البعيد الغور، فقد تميزت فروع هذا المذهب الأكاديمي بشركةِ الرأي بين ثلة فاضلة من أساطين العلم، وأكابر المجتهدين، وقد كانت المسألة الواحدة متجاذَبة بينهم شهراً كاملاً ليتمخض منها حكم شرعي متميز، وفتوى بالغة الأهمية.

من مثل هذا المعترك العلمي الهائج انبثقت ينابيع المذهب الحنفي بمعادن متينة وموادَّ صُلبةٍ لتضيء المساجد والمحاكم والأسواق والبيوت بأشعة وهَّاجة، وترويَهم من معين لاينضب، وبقي ـ وماتفرَّع عنه ـ راسخ البنيان تسطع أنواره لترسي قواعد الاجتهاد، وتشقّ الطريق أمام المجتهدين من بعد، ولتبني صرحها العلمي المتين الذي ارتطمت به عشرات المذاهب العائمة فذهبت أدراج الرِّياح.

ولابُدَّ لانجلاء هذه الحقيقة الثابتة من إلقاء نظرة سريعة، ومجردة إلى قواعد هذا المذهب، وأسس وضعه وبنائه.

الحنفية والقـرآن

إذا كان من المسلَّم به أنّ القـرآن الكريم منبع العلوم كلها فإن من المعلوم أن فهم علوم القرآن لابد لها من قواعد ثابتة ينطلق الباحث منها ليدرك الأبعاد العلمية لعلوم الكتاب العزيز، وقد حظي من ذلك أبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم بالشيء الكثير، فقد جاء مذهبهم عُصَارة علمية لعلم كلٍّ من ابن مسعود رضي الله عنه الذي قال فيه سيد الخلق صلوات الله وسلامه عليه: « خذوا القـرآن عن أربعة » وعَدَّ منهم: ابن مسعود. وعلي رضي الله عنهما، الذي قال في ابن مسعود ـ حين قدم الكوفة فأتاه نفر من أصحاب عبد الله، وسألهم عنه، ثم أردف قائلاً ـ :

قرأ القرآن فأحَلَّ حلاله، وحرَّم حرامه، فقيه في الدين، عالم بالسنة .

أما عمر بن الخطاب فقد قال: لقد آثرت أهل الكوفة بابن أمِّ عبد على نفسي . . . إنه كُنَيفٌ مُلِيء علماً ، وأما ثانيهم فباب مدينة العلم علي بن أبي طالب ومأدراك ماعلي ؟!

أما ابن مسعود الذي يحدث امتثالاً لأمر الله عز وجل: ﴿ وأما بنعمة ربِّك فحدِّث ﴾ (١١/الضحى) فقال صادقاً فيما أخرجه البخاري ومسلم : والذي لاإله غيره ماأنزلت سورة إلّا وأنا أعلم أين نزلت ، ولاأنزلت آية إلا وأنا أعلم فيمَ أُنزلت ، ولو أعلم أحداً أعلمَ مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه .

أما قراءة أبي حنيفة فهي قراءة عاصم بن [بَهدَلة] أبي النَّجود، الإمام الشهير أحد القُرَّاء السبعة، وقد أخذ عن زِرِّ بن حُبَيْش - راويةِ ابن مسعود - المتوفى سنة اثنين وثمانين بعد أن كان يَؤُمّ في التراويح وهو ابن مئة وعشرين سنة .

ولعاصم طريقه الآخر عن أبي عبد الرحمان عبد الله بن حبيب السُّلَمي المتوفى سنة اثنتين وسبعين، وعمدته في القراءة علي بن أبي طالب الذي أمر حَسَنَيْه بالتلقي عنه، وكفى بها تزكية .

وبهذا الإسناد العالي أخذ الإمام الأعظم كتاب الله عز وجل فقرأ به .

ومن هذا المنطلق بالضبط أودُّ أن أعرِّج لأتناول المنهج العلمي الذي سلكه « أصحاب الرأي » في تعاملهم مع علوم السنة المطهرة على تفاوت طبقاتها، واختلاف درجاتها فأقول:

الحنفية بين الرأي والحديث

إن قول سيدنا النبي ﷺ : « أوتيت القرآن ومثله معه » يفتح لكل مجتهد آفاقاً واسعة في لزوم دراسة الآثار الشريفة الواردة عن الحبيب الأعظم ، وقد أولى كل مجتهد للحديث الشريف أهمية خاصة كان من أبلغها أثراً ، وأكثرها التزاماً ، وأوسعها أفقاً الإمامُ الأعظم ، فقد أضاف إلىٰ الحديث الصحيح والحسن الحديثَ الضعيف الذي تردد في قَبوله غيره ، ولكنّ الإمام لشدة ورعه ، وكثره تحريه قَبِل الحديث الضعيف فقدَّمَه على الرأي والقياس ـ كما شهد بذلك ابن حزم ـ المعروف بتحامله على الامام ـ حيث قال : جميع الحنفية مجمعون على أن ضعيف الحديث مقدم على الرأي ـ ولئن علمنا أن فتاوى الصحابة أيضاً لها حق التقديم سهل الأمر ، وعلمنا بالأولى تقديم الحديث الضعيف . وإذا كان الحديث الضعيف ـ بل أقوال الصحابة ـ قد نالت هذه الخطوة فلا غَروَ أن يكون الحسن والصحيح مصدراً لامجال للاجتهاد معه إلا من حيث السبقُ والتقدم ، أو النسخ والتخصيص فمن أين إذن للحنفية الرأي ؟!! .

وكيف يمكن أن نعرف معنى قوله عليه الصلاة والسلام : «رُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه » و « رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه »، بل ومامعنى قوله تعالى : ﴿ ومايعقلها إلاّ العالمون ﴾ (٤٣ / العنكبوت)، وما معنى قوله : ﴿ ولو ردُّوه إلىٰ الرسول وإلىٰ أولي الأمر منهم لَعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ (٨٣/النساء) مالم يكن الرأيَ الحصيف والعقلَ المنير والفهمَ الدقيق والذكاءَ الخارق والذهن الوقاد والبديهةَ الحاضرة .

ثم هل يكـون المجتهـد مجتهداً مالم يدل برأيه شارحاً مصححاً مقعِّداً مرتبـاً ، وإلا كان الأمـرُ محضَ تقليد لنصوص متعارضةِ الظاهر، خفيَّةِ المراد مشكلة المعنى ، لاأثر في ذلك لفهم ، ولامجال لاستنباط ولاقيمة البيان .

وهذا إبراهيم النَّخَعي يقول: لايستقيم رأيٌ إلّا برواية، ولا رواية إلّا برأي .

ولئن كان هذا هو الرأيَ وهؤلاء هم أصحابه فَلَنِعْم المذهب مذهب أهل الرأي، ونعم الاجتهاد اجتهادهم، وبئس ثم بئس الوقوف على ظاهر النص والجمودُ على متشابه الألفاظ .

ألا فلنبـارك لأصحاب الرأي رأيهم وللمستنبطين فهمهم وللباحثين في خبايا النصوص جُهْدهم .

وإنَّ مايقال ـ ولو زُوراً ـ عن الإمام الأعظم في قلة بضاعته في الحديث فما هو إلّا الشرحَ الوافيَ لقوة رأيه في قبول الحديث وشروط نقله ، وماهو إلا التأييدَ المطلق لقواعده الحديثية ، أولا يكون كثير البضاعة فيه مَن اشترط مايشبه الإعجـاز ليتم عنـده ثبـوت الحـديث وصحَّتُه وقَبول روايةِ روايهْ، ولولا وفرة بضاعته لما كانت هذه الشروط المتينة فقد اشترط مالم يشترطه البخاري ومسلم ولاغيرهما ؛ اشترط:

١ ـ السماع بعد اشتراطه اللقاء والمعاصرة .

و ٢ ـ شرط استمرار الحفظ من تاريخ التلقي إلى تاريخ الأداء من غير تخلل نسيان .

و ٣ ـ اشترط تذكُّر الراوي ـ ولو مع وجود خطِّهِ ومعرفته ـ والحادثة إلى غير ذلك من الشروط التي تفرد بها الإمام الأعظم ، فكان صاحبَ مذهب مستقل متميِّز في قبول الحديث والحكم بصحته .

الحنفية والسنة المطهرة

لئن كان من شرائط الاجتهاد معرفةُ علوم السنة والإحاطةُ بها روايةً ودراية وفهماً وإدراكاً فقد نال الحنفية من ذلك السهم الأوفى والنصيب الأميز .

ولكن تُرَى هل نستطيع أن نثبت ذلك مع ما اشتُهِر عن رأي الحنفية حتى أضحوا الرأي نفسه ؟

وماهو العَنَاءُ الذي سنتجشَّمُه إذ نُقْدِم على التدليل على مثل هذه الدعوى المطعونة!!!!

إذا كنا قد أسلفنا القول في أن المذهب الحنفي عصارة صافية لإمامين عالمين من أعلام الصحابة، فلنُصْغِ إلىٰ التابعي المخضرم الرحَّالة في طلب العلم مسروق بن الأجدع [عبد الرحمان الهمداني المتوفى سنة ثلاث وستين] إذ ينادي قائلاً وجدت علم أصحاب محمد ﷺ ينتهي إلىٰ ستة :

إلى علي وعبد الله [بن مسعود] وعمر وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي بن كعب .

ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلىٰ علي وعبد الله .

وإذا علمنا ذلك وجب أن نعلم أنَّ ابن مسعود قال: لاأعلم شيئاً إلا وعلقمة يعلمه. وعلقمة هو التابعي الشهير = علقمة بن قيس النَّخَعي المتوفى سنة اثنتين وستين الذي قال فيه قابوس: هو ممن جمع علوم الأمصار . ثم إنّ علقمة هذا قد وَرَّث علمه لإبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة خمس وتسعين والذي قال فيه الشعبي عامر بن شراحيل ـ عندما دفن ـ: دفنتم أفقه الناس. فقيل له : ومِنَ الحسن؟ فقال: أفقه من الحسن ومن أهل البصرة ومن أهل الكوفة وأهل الشام والحجاز .